البنك المركزي المصري

بيان صحفي

١٠ أغسطس ٢٠٠٦

قرر البنك المركزي المصري عدم زيادة سعري عائد الإيداع والإقراض لديه لليلة واحدة.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في إجتماعها يوم الخميس الموافق العاشر من أغسطس ٢٠٠٦ عدم زيادة سعري عائد الإيداع والإقراض لديه لليلة واحدة والإبقاء عليهما عند ٨,٠% و ١٠,٠% على التوالي.

وقد جاء قرار اللجنة بعدم الزيادة في ضوء تقييم التطورات الإقتصادية المحلية والعالمية منذ الإجتماع السابق . فعلى المستوى المحلي فإن الزيادة في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ترجع إلى زيادة أسعار المواد الغذائية مدفوعة أساساً بأزمة أنفلونزا الطيور. هذه الزيادة في التضخم لا يتوقع أن تستمر في ظل الإجراءات التي إتخذتها الحكومة في هذا الشأن .

كما ترجع الزيادة في التضخم أيضا إلى الزيادة في أسعار بعض السلع المحددة إداريا والتي إعتبرتها لجنة السياسة النقدية ذات أثر غير متكرر.

أما عالميا فما زالت مخاطر التضخم تتجه إلى الإرتفاع ، وقد تتفاقم في ظل إرتفاع أسعار البترول ، وذلك في ضوء تصاعد حدة التطورات السياسية في المنطقة، وكذا في حالة إستمرار زيادة أسعار السلع الأولية .

وسوف تواصل لجنة السياسة النقدية المتابعة عن كثب لكافة التطورات الإقتصادية وخاصة العوامل المؤثرة على التضخم ، ولن تتردد في إجراء التعديلات اللازمة على معدلات العائد الأساسية للبنك المركزي المصري للتأكد من إستقرار الأسعار في المدى المتوسط.

للإتصال : الأستاذ طارق عامر – نائب محافظ البنك المركزي المصري
ت: ٣٩٢١٠١٢ – ٣٩١٨٢٧٠
بريد إلكتروني : tarekamer@cbe.org.eg>